

Republic of Yemen

Ministry of Higher Education and

Scientific Research

Emirates International University

Faculty of Administrative and Financial
Science



الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الإماراتية الدولية

كلية العلوم الإدارية والمالية

مدى التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) أثر
تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية
(دراسة ميدانية على الشركات اليمنية)

قدم هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة

إعداد الطلاب

كريم رأفت علي محمد السقاف

مفيد عبده احمد غالب فارع

ايمن امين عبدالوهاب الهتار

ادم سيف علي حسن فارع

محمد طارق محمد العودي

حسن جابر حسن سلطان

إشراف الدكتور: محسن بابقي عبد القادر

٢٠٢٣-٢٠٢٤ م

الآية الكريمة

قال تعالى:

﴿ قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ

الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٢]



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية

صفحة إقرار المشروع من الطلبة

مدى التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ اثر تغيرات أسعار
صرف العملات الأجنبية

(دراسة ميدانية على الشركات اليمنية)

نحن الطلبة الموقعين أدناه نقر انه تم إنجاز هذا البحث من قبلنا وبجهد ذاتي منا
ومساعدة المشرف. والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في
تخصص المحاسبة

م	الطالب	التوقيع
١	ادم سيف علي حسن فارع	
٢	كريم رأفت علي السقاف	
٣	مفيد عبده احمد غالب فارع	
٤	محمد طارق محمد العودي	
٥	ايمن امين عبد الوهاب الهتار	
٦	حسن جابر حسن سلطان	



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية

صفحة إقرار المشروع من المشرف

مدى التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ اثر تغيرات أسعار
صرف العملات الأجنبية
(دراسة ميدانية على الشركات اليمنية)

تم الإشراف على هذه الدراسة من قبلنا والمقدم لاستكمال متطلبات الحصول على
درجة البكالوريوس في تخصص المحاسبة

الدكتور: محسن بابقي عبد القادر

التوقيع

الإهداء

لم تكن رحلة تخرجنا سهلة بل كانت مليئة بالتحديات
والصعوبات لكن بفضل حبهم الذي غمرنا وتعصبهم وصبرهم
واهتمامهم الدائم بتحقيق أحلامنا تمكنا من تجاوز كل العقبات
والوصول الى هذا الإنجاز الذي نهديه لهم

(أبائنا و أمهاتنا الأعزاء)

تقديرا وشكرا على كل ما قدموه لنا .

شكر وتقدير

في البداية نحمد الله ونشكره على ان وفقنا لإنجاز هذا البحث

كما نتوجه بالشكر الجزيل لمشرفنا

الدكتور محسن بابقي عبد القادر الذي رافقنا

في مسيرتنا لإنجاز هذا البحث وكانت له بصمات واضحة من خلال

توجيهاته التي أنارت طريق البحث لنا وله الفضل بعد الله لما

وصلنا إليه، جعلها الله في ميزان حسناته.

كما نتوجه بالشكر الجزيل

للدكتور محمد الكهالي عميد كلية العلوم الإدارية والمالية

وكذلك الدكتور فهمي الدقاف رئيس قسم المحاسبة على

إرشاداتهم القيمة طوال فترة دراستنا.

ملخص البحث

هدف البحث لتحديد مدى التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. ولتحقيق هدف البحث واختبار فرضياته تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبانة لغرض جمع البيانات من عينة البحث وتمت الدراسة الميدانية على ٥٠ عينة من الشركات في العاصمة صنعاء وقد توصل الباحثون الى العديد من النتائج أبرزها (أن معظم الشركات أفصحت عن تأثير تقلبات أسعار الصرف على نشاطها. كما أن بعض الشركات تعترف بتغيرات أسعار الصرف كإيراد أو مصروف تقفل في حساب الأرباح والخسائر، تستخدم الشركات سياسات للحد من خطر تقلبات أسعار الصرف كمبدأ التحوط وذلك من خلال استخدام سعر صرف متداول في السوق وقت حدوث العمليات أو بسداد التزاماتها بالعملة الأجنبية وأيضا ب إجراء عقود صرف آجلة كما تقوم بالتنوعية بأثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية للحد منها.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	I
صفحة إقرار المشروع من الطلبة	II
صفحة إقرار المشروع من المشرف	III
الإهداء	IV
شكر وتقدير	V
ملخص البحث	VI
فهرس المحتويات	VII
الفصل الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة	
المبحث الأول: الإطار العام للبحث	
المقدمة	٢
مشكلة البحث	٣
أهداف البحث	٣
فرضيات البحث	٤
أهمية البحث	٤
منهج الدراسة	٥
حدود الدراسة	٥
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
٨-الدراسات السابقة	٦
أولاً: الدراسات العربية	٦
ثانياً الدراسات الأجنبية	١٣
التعليق على الدراسات السابقة	١٦
ما يميز دراستنا عنا الدراسات السابقة	١٦
الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث	
المبحث الأول: حول سعر الصرف	
مفهوم سعر الصرف: (EXCHANGE RATE)	١٩
مفهوم التغير في أسعار الصرف	١٩
العوامل المؤثرة على أسعار الصرف	١٩

٢٣	انواع سعر الصرف
٢٣	أثر تغيرات أسعار الصرف على الشركات
٢٥	السياسات التي تقلل مخاطر تغيرات أسعار الصرف
٢٧	المبحث الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١
٢٧	أولاً: مقدمة عن معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)
٢٧	ثانياً: التطور التاريخي لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
٢٨	ثالثاً: نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١
٢٨	رابعاً: الهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)
٢٩	خامساً: تعريفات ومصطلحات واردة في المعيار.
	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
٣١	مجتمع وعينة الدراسة
٣٢	تحليل بيانات الدراسة
	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
٤١	النتائج
٤٢	توصيات الدراسة
٤٣	المراجع والملاحق
٤٣	المراجع العربية
٤٥	المراجع الأجنبية
٤٦	الملاحق
٤٧	نموذج الاستبانة
٥١	قائمة المحكمون
٥٢	نموذج تفرغ الاستبانة
٥٥	الملخص باللغة الإنجليزية

الفصل الأول: الإطار العام للبحث والدراسات السابقة

١- المقدمة:

إن تأثير تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية يعتبر أمرًا حاسمًا في الإدارة المالية للشركات، تعتبر الشركات من أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم وتتعامل بشكل مستمر مع العملات الأجنبية بسبب نشاطاتها العالمية. يعد معيار أثر تغيرات أسعار الصرف على العملات الأجنبية (21) ISA الإطار المحاسبي الدولي المعترف به الذي يهدف إلى تقديم معلومات مفصلة وشاملة حول التعرض لمخاطر تغير سعر صرف العملات الأجنبية وتأثيرها على الأداء المالي للشركات، تتعامل الشركات في العديد من الأحيان مع العملات الأجنبية في أعمالها التجارية والمالية. وواحدة من التحديات التي تواجه هذه الشركات هي تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية، حيث يمكن أن يؤثر تغير الصرف على القيمة النقدية للمعاملات والأصول والالتزامات التي تتعامل بها الشركات. إن فهم مدى تطبيق الشركات اليمنية لمؤثر تغير الصرف على العملات الأجنبية يعد موضوعًا هامًا للدراسة. فعندما تمتلك الشركة الأصول أو الالتزامات بعملة أجنبية، فإن التغيرات في سعر صرف تلك العملة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أرباح الشركة وقيمتها السوقية. ستكون المنهجية البحثية لهذه الدراسة استقصاء للمراجع الأكاديمية والمصادر الثانوية ذات الصلة، بالإضافة إلى تحليل عينة الاستبيان لعدد من الشركات وسيتم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية لتحقيق الأهداف البحثية.

٢- مشكلة البحث:

مشكلة تطبيق الشركات لمعيار المحاسبة الدولي (٢١) أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية هي أن هذه التغيرات يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نتائج الشركة وأرباحها. تحدث تغيرات في أسعار الصرف عندما يحدث تغير في قيمة العملة الوطنية مقابل عملة أجنبية، وتحدث بسبب العوامل الاقتصادية والسياسية والتجارية. عندما يكون لدى شركة نشاطاً تجارياً في الخارج أو تتعامل بشكل كبير مع العملات الأجنبية، فإن تغيرات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على قيمة الأصول والالتزامات والأرباح والخسائر في البيانات المالية للشركة. وبما أن الشركات تحتاج إلى تقديم تقارير مالية دقيقة وشفافة للمستثمرين والمساهمين، فإنها تحتاج إلى التعامل مع تأثيرات تغيرات أسعار الصرف بشكل صحيح وفعال للتعامل مع هذه المشكلة، يعتمد العديد من الشركات على تطبيق معايير المحاسبة الدولية معايير التي توفر قواعد وإرشادات للشركات حول كيفية التعامل مع تأثيرات تغيرات أسعار الصرف".

ومما سبق تظهر لنا بعض التساؤلات:

١- هل تقوم الشركات بالقياس والاعتراف عن العمليات التي تتم بعملة أجنبية عند عمل التقارير المالية؟

٢- ماهي الطرق التي تقلل من مخاطر تغيرات أسعار الصرف؟

٣- ما مدى التزام الشركات اليمنية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) أثر تغيرات أسعار

صرف العملات الأجنبية؟

٣- أهداف البحث:

١- تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق الشركات للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) أثر

تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للمبادئ المحاسبية الدولية.

٢- معرفة الطرق التي تقلل من مخاطر تغيرات أسعار الصرف.

٤-فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لا تقوم الشركات بالقياس والاعتراف عن العمليات التي تتم بعملة أجنبية عند عمل التقارير المالية؟

الفرضية الثانية: لا توجد طرق تقلل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف.

الفرضية الثالثة: لا تلتزم الشركات اليمنية بتطبيق معيار أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

٥-أهمية البحث:

الأهمية العلمية

١-من المتوقع أن يساهم هذا البحث في فهم أفضل للممارسات المحاسبية للشركات فيما يتعلق بمعيار أثر تغيرات الصرف على العملات الأجنبية. ستوفر النتائج توجيهات قيمة ومعلومات للمستثمرين والمساهمين والجهات المعنية الأخرى في تقييم أداء الشركات ومدى تعرضها لمخاطر تغير سعر صرف العملات الأجنبية.

٢-يساهم هذا البحث في تقييم مدى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية او المحلية ذات الصلة فيما يتعلق بتأثير تغيرات أسعار الصرف.

٣-يساهم هذا البحث في تحسين مستوى الشفافية والثقة في المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركات عندما تكون الشركات قادرة على تقييم وتعكس تأثيرات تغيرات أسعار الصرف بشكل صحيح في تقاريرها المالية، يتحقق أعلى مستويات الشفافية والثقة لدى المستثمرين والجهات المعنية الأخرى.

الأهمية العملية

إثراء المكتبات بالمعلومات والبحوث التي تساعد الباحثين في الدراسات والبحوث القادمة.

٦-منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة.

٧-حدود الدراسة:

١. الحدود المكانية: تتركز الحدود الجغرافية لهذه الدراسة في العاصمة صنعاء.
٢. الحدود الزمنية: الحدود الزمنية لهذه الدراسة ٢٠٢٣-٢٠٢٤م.
٣. الحدود البشرية: الحدود البشرية لهذه الدراسة هم المحاسبين والمراجعين في الشركات اليمنية.

المبحث الثاني

٨-الدراسات السابقة:

تمكن الباحثون من الحصول على دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع وقد تم ترتيبها من الأحدث الى الأقدم على النحو التالي:

أولاً: الدراسات العربية

١-دراسة يعقوبي محمد (٢٠١٨) بعنوان تأثير تغيرات سعر الصرف على المؤشرات المالية على مستوى الأسواق المالية الناشئة. قام الباحث بدراسة الأثر بين تغيرات سعر الصرف على المؤشرات المالية على مستوى الأسواق المالية الناشئة، وكان الهدف من هذه الدراسة ابراز العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل والمؤشرات المالية كمتغيرات تابعة، وشملت عينة الدراسة بورصتين ناشئتين وهما: بورصة اندونيسيا باعتبارها أكبر البورصات الناشئة في العالم، وبورصة سنغافورا خلال الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦. وتمحورت إشكالية الدراسة حول مدى تأثير تغيرات سعر الصرف على المؤشرات المالية في البنوك الإسلامية والتقليدية المدرجة على مستوى البورصات الناشئة، حيث استعان الباحث لمعالجة الإشكالية السابقة ولاختبار الفرضيات الموضوعة بنموذج (ARDL) نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وهذا من أجل معرفة وتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل. وتوصلت الدراسة إلى:

- ان سعر الصرف يؤثر باتجاه عكسي على تغيرات المؤشر في بورصة اندونيسيا، في حين يؤثر سعر الصرف على المؤشر في سنغافورة باتجاه طردي.
- أن قوة التأثير في بورصة إندونيسيا مرتفعة، حيث بلغ معامل التجديد أكثر من ٨٨%، في حين بلغ قيمته على مستوى بورصة سنغافورة ١٥%
- وجود علاقة طويلة الأجل بين تغيرات سعري الصرف (سنغافورة و أندونيسيا) والمؤشرات المالية، لكن المؤشرات المالية الإسلامية أثبتت أنها أكثر قدرة على مقاومة تغيرات أسعار الصرف مقارنة بالمؤشرات المالية التقليدية.

٢-دراسة الطبيب الهادي يحي (٢٠١٧) بعنوان قياس أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية باستخدام نماذج GARCH.

عالج الباحث موضوع قياس تقلبات سعر الصرف وأثره على مؤشر أسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية للفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٦، من خلال إشكالية أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وهدفت الدراسة إلى صياغة نموذج لقياس أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية، بالإضافة إلى معرفة اتجاه العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر أسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وتوصل الباحث إلى :

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر أسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وأن سعر الصرف يستجيب للصدمات الخارجية بأشكالها المختلفة.

-أن نماذج GARCH لها قدرة عالية في التنبؤ بتقلبات بسعر الصرف.

٣-دراسة معتز محمد ميدو (٢٠١٦) أثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية: دراسة تحليلية السوق دمشق للأوراق المالية.

تضمنت الدراسة اختبار أثر تقلبات أسعار صرف الليرة السورية على أسعار أسهم شركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقابل سلة العملات الدولار الأمريكي الجنيه الإسترليني، اليورو، الين الياباني للفترة من ٢٠١٠-٠١-٠١ إلى غاية ٢٠١٢-١٢-٣١ (بيانات شهرية). وتمحورت إشكاليته من أن المؤسسات المالية تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف من خلال تأثيره على تكاليف وأرباح المؤسسات، مما سينعكس هذا التأثير على قيمة أسهمها المتداولة في السوق المالي، وبالتالي على مؤشر التداول. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين التغيرات في مؤشر التداول وأسعار الصرف الليرة السورية مقابل سلة العملات الرئيسية، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج، أهمها:

- أن ارتفاع أو انخفاض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية من فترة إلى أخرى لا يعكس حقيقة تطور النشاط الاقتصادي أو معدلات النمو الاقتصادية في سورية.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلب سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي ومؤشر التداول في سوق دمشق للأوراق المالية.

– وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلب سعر صرف الليرة السورية أمام اليورو ومؤشر التداول في سوق دمشق للأوراق المالية.

٤-دراسة بن شرشار أحمد (٢٠١٦) مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان: أثر تغيرات أسعار الصرف على مردودية المؤسسة الاقتصادية"

هدفت الدراسة إلى تحديد الإطار النظري لكل من سعر الصرف والمردودية وبيان المعالجة المحاسبية للمعاملات بالعملات الأجنبية وتأثيرها على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية ومردوديتها، وتوضيح مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على مردودية المؤسسة، حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج نذكر منها : تتمثل أهمية سعر الصرف باعتباره وسيلة أساسية لتسوية المعاملات الاقتصادية الأجنبية كونها تقوم على العملات الأجنبية، وكذلك يساهم في تحديد السياسات النقدية للبلدان، وتتحكم في تغيره جملة من الأسباب المتعلقة بوضعية الاقتصاد داخل البلدان حتى تحمي المؤسسات معاملاتها بالعملات الأجنبية من مخاطر تقلبات أسعار الصرف تلجأ إلى ما يسمى بالتغطية من هذه المخاطر عن طريق جملة من الأدوات من عقود مستقبلية، أسواق آجلة، التحكم في الأموال، عقود الخيارات وغيرها، كما تلجأ هذه المؤسسات إلى البلدان التي تسير التقلبات بكفاءة.

كما أشارت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

- على المؤسسة إعطاء أهمية لتقلبات أسعار الصرف وإتباع أساليب الحماية والتغطية الضرورية.
- القيام ببعض التحليلات المالية لرفع مردوديتها حيث أنها في انخفاض مستمر.
- العمل على تحسين معدل دوران الأصول الاقتصادية عن طريق ترشيد الاستثمارات وتحسين الإنتاج.

٥-دراسة هاجر شايب عينو (٢٠١٥) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان:أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية"

هدفت الدراسة إلى بيان آثار تغير سعر الصرف على القوائم المالية، وتوضيح العلاقة بين القوائم المالية وسعر الصرف، بالإضافة إلى كيفية المعالجة المحاسبية لأثر تغيرات سعر الصرف، حيث استخلصت الدراسة النتائج التالية:

- نقص الإفصاح والشفافية على القوائم المالية داخل المؤسسة محل الدراسة

- الحد من الاستيراد وتشجيع الناتج المحلي ذو جودة عالية وتطويره بما يتناسب مع احتياجات العالم لجلب الاستثمارات الأجنبية وجلب العملة الصعبة
- ترقية النظام المحاسبي المالي ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- حيث قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها:
- مراعاة مقومات ومتطلبات التوحيد الدولي لمعايير المحاسبة
- وضع لجنة وطنية لمسايرة التعديلات والتجديدات والتحديثات المتعلقة بالمعايير الدولية
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسة الاقتصادية الوطنية الأجنبية
- تشجيع الاستثمارات مع الشركات متعددة الجنسية والاستفادة من الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.

٥-دراسة شوقي طارق (٢٠٠٩) بعنوان اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية:

يهدف البحث إلى تحديد أهم الإجراءات والأسس والمبادئ التي يمكن الرجوع إليها أو الاستعانة بها لمعالجة أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية محاسبيا وذلك بتقديم رأي المحاسبة الدولية والتطرق لبعض الممارسات المحاسبية الحالية لبعض الدول، ومحاولة تحليلها وإجراء المقارنة بينها للوصول إلى أحسن ممارسة. وحيث ركزت هذه الدراسة على الجانب النظري للمعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف، ومن أهم نتائجها أن القوائم المالية تتأثر بالمشاكل المحاسبية الدولية المعاصرة، ومن بين تلك المشكلات المحاسبة على التضخم حيث أن استخدام التكاليف التاريخية في إطار المحاسبة التقليدية يؤدي إلى إظهار أقام المحاسبة المظلمة غير مطابقة للواقع في القوائم المالية.

٧-دراسة زيرار والزعبي وعوض، (٢٠٠٩) بعنوان اثر سياسة سعر الصرف الاجنبي في الميزان التجاري الجزائري

تناولت هذه الدراسة اثر التغير في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٤، وقد تم تقدير دالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلها والمستندة الى اختبار التكامل المشترك وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية: تتصف دالة الطلب الأجنبي على الصادرات بالمرونة بالنسبة لسعر الصرف الحقيقي، مما يدل على ان تخفيض العملة قد أثر إيجابيا في تحسين وضعية الميزان التجاري.

*

٨-دراسة الشرايرى وآخرون (٢٠٠٧) بعنوان مدى التزام البنوك بتطبيق معيار اثر تغيرات أسعار الصرف:

هدفت الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) من وجهة معدي القوائم المالية في البنوك الأردنية والمدققين الخارجيين، وبيان الفروقات بين وجهة نظر معدي القوائم المالية في البنوك الأردنية ووجهة نظر المدققين الخارجيين في التزام البنوك الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)، (والتعرف على المشاكل والصعوبات والآثار المترتبة على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)، وذلك من خلال توزيع استبانات على معدي القوائم المالية في البنوك الأردنية، وكذلك على المدققين الخارجيين الذين يقومون بالتدقيق على البنوك محل الدراسة.

ونتج عن الدراسة أن البنوك الأردنية تلتزم بتطبيق متطلبات المعيار وذلك من وجهة نظر معدي ومدققي القوائم المالية وذلك فيما يتعلق بترجمة القوائم المالية، وكذلك فيما يخص الاستثمار في الشركات الأجنبية، أما فيما يتعلق بترجمة مفردات القوائم المالية للفروع الأجنبية للبنوك فنتج عن الدراسة أن بعض معدي القوائم المالية لم يتعاملوا مع بعض متطلبات المعيار من قبل مثل التخلص من الشركات التابعة الأجنبية، بالإضافة أن إدارة البنوك لا تصنف كافة فروقات الصرف كحقوق ملكية حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار وإنما تعمل على تسجيلها في الأرباح والخسائر.

وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على البنوك الأردنية أن تقوم بتصنيف فروقات الترجمة للقوائم المالية للفروع الأجنبية كحقوق ملكية حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار وليس ضمنا لأرباح والخسائر من أجل إتمام الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي (٢١)، (كذلك قيام البنوك الأردنية بتفعيل مهارات وخبرات معدي القوائم المالية لبعض متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) (والمعلقة بالمعالجة المحاسبية لتصفية الشركات التابعة من أجل إكسابهم الخبرات للتعامل مع جميع متطلبات المعيار.

٩-دراسة وادي (٢٠٠٦) بعنوان اثر التضخم على القياس و الإفصاح:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر ظاهرة التضخم (التغيرات في مستويات الأسعار) على القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المعدة والمنشورة في فلسطين، وأيضاً إلى معرفة أثر التضخم حول مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية، والتعرف على مدى الالتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وكذلك التعرف على معالجة اثر التضخم عند إعداد القوائم المالية، كما تناولت الدراسة الآثار السلبية الناجمة عن عدم اخذ اثر التضخم في الحسبان عند إعداد قائمة الدخل والمركز المالي، وتحديد الدخل ومكوناته بشكل سليم بهدف الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للوحدات الاقتصادية. ونتج عن الدراسة أن التضخم يؤثر على القوائم المالية فتعطي نتائج مضللة لأن ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية تأثيراً على البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية، وأن إظهار أثر التضخم على القوائم المالية يعتبر أمراً ضرورياً ويمكن تطبيقه عملياً. وقد أوصت الدراسة بتقديم القوائم المالية المعدلة ضمن التقرير السنوي للمنشأة في صورة قوائم مستقلة أو في صورة أرقام مقارنة مع الأرقام التقليدية ضمن القوائم الأساسية مع ضرورة أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات رأيه في القوائم المعدلة ومدى إفصاحها عن حقيقة نشاط المنشأة ومركزها المالي.

١٠-دراسة خليفة (١٩٩٧) بعنوان مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية

هدفت هذه الدراسة الى الممارسة المختلفة للمعايير المحاسبية الدولية ومدى ملائمة تطبيقها في الدول النامية، وكذلك تقويم الواقع المحاسبي المصري في ضوء المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية مع إجراء مقارنة شاملة بين المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تخدم وظيفة الاتصال المحاسبي والمعايير الصادرة عن المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين. ونتج عن الدراسة إلى أنه يوجد نوعين من القضايا المحاسبية محل الخلاف والتي ترتبط بتطبيق تلك المعايير في الدول المختلفة، ومنها المعيار المحاسبي رقم (٢١) بأنه يشجع على استخدام طريقة السعر الجاري للصرف ولا يتعامل مع آثار تغير أسعار الصرف الآجل في الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل بصورة حرة دولياً، كما أظهرت الدراسة وجود ٤٥ مشكلة مختلفة لتطبيق المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في الممارسة في مصر وترتبط تلك المشكلات بسبعة عشر معيار محاسبي دولي، وفيما يخص المعيار رقم (٢١) تتمثل المشكلات المحتملة في تطبيقه في مصر في الآتي :

- ١-وجود فوائد تأخير نتيجة عدم سداد مستحقات الموردين الأجانب في دولة ذات عملة
 - ٢-غير قابلة للتحويل بصورة حرة دولياً.
 - ٣-معالجة مكاسب وخسائر الصرف الأجنبي في العناصر النقدية طويلة الأجل.
 - ٤-معالجة خسائر الصرف الأجنبي التي تنتج من هبوط حاد في قيمة العملة.
 - ٥-سعر الصرف الواجب استخدامه لترجمة قائمة دخل وحدة أجنبية مستقلة.
 - ٦-معالجة مكاسب وخسائر الصرف الأجنبي الناتجة عن ترجمة قائمة دخل وحدة أجنبي باستخدام سعر صرف بخلاف سعر الإقفال.
 - ٧-معالجة مكاسب وخسائر الصرف الأجنبي للأعمال المكملة لعمل الشركة الأم.
- وأوصت الدراسة بإعادة النظر في بعض المعايير وتعديلها بحيث يتم ذكر المعالجات الكاملة للقضايا المحاسبية التي يغطيها كل معيار.

ثانيا الدراسات الأجنبية:

١-دراسة

Abiola Babaturde Abimbola& joseph Olusegun(٢٠١٧)

Appraising the exchange rate volatility, Stock Market performance and Aggregate Output nexus in Nigeria

تهدف هذه الدراسة الى معالجة تأثير تقلبات أسعار الصرف، وأداء سوق الأوراق المالية على إجمالي الإنتاج في نيجيريا، وتم استعمال بيانات السلاسل الزمنية الفصلية باستخدام نموذج Var ونموذج Garch وسببية جرا نجر، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- ١-أن سعر الصرف وسعر السهم متقلبان ويؤثران بشكل كبير على إجمالي الإنتاج.
- ٢-وجود علاقة إيجابية قوية بين سعر الصرف وحركة سعر السهم والإنتاج الكلي.
- ٣-أثبت اختبار جرا نجر للسببية أن تقلب سعر الصرف يسبب حركة في سعر السهم، وبالتالي ينعكس هذا التقلب على الناتج الإجمالي.
- ٤-أن هناك علاقة سببية واضحة بين تقلب سعر الصرف وأداء سوق الأسهم والإجمالي في نيجيريا، وبذلك فإن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال سعر صرف فعال يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢-دراسة

Thankgood; O &Karimo;The effect exchange rate volatility on shar price fluctuation in Nigeria(2015)

عالجت هذه الدراسة موضوع تأثير تقلبات سعر الصرف على تقلبات أسعار الأسهم في نيجيريا، من خلال تطبيق نموذج GARCH ، واختبار جرا نجر للسببية باعتماد بيانات شهرية للفترة الممتدة (١٩٨٥-٢٠١٢) وأظهرت نتائج الدراسة أن :

- ١-ل سعر الصرف تأثير إيجابي على عوائد الأسهم المتداولة في سوق نيجيريا للأوراق المالية.
- ٢-أن لتقلب سعر الصرف تأثير سلبي على تقلبات أسعار الأسهم في سوق نيجيريا للأوراق المالية.
- ٣-ان توقعات سعر الصرف تساعد على التنبؤ بعوائد أسعار الأسهم.

kanchana senanayake, marasingha appuhamilage(2010)

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان: " تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريلانكا والصين "

الهدف من هذه الدراسة القيام بدراسة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سريلانكا والصين من خلال خطوتين، الأولى هي التحقق في تحركات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية والواردات بين سريلانكا والصين باستخدام متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي، والتغير في الدخل، أما الثانية من خلال بناء نموذج الانحدار باستخدام الصادرات والواردات القطاعية بين سريلانكا والصين، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تغيرات سعر الصرف الثنائي لا تلعب دورا نشطا في التجارة، في حين أن التغيرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إجمالي الصادرات والواردات بين البلدين، ويظهر تحليل البيانات أن التغيرات في سعر الصرف والدخل لهما دورا رئيسيا في تحديد الصادرات القطاعية والواردات بين سريلانكا والصين، كما تشير النتائج أيضا إلى أن تحركات سعر الصرف بين هذين البلدين لا يكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية فضلا عن التجارة القطاعية بين سريلانكا والصين.

Gagnon (2003) the Impact of exchange rate changes on wages and the general level of prices.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التغير في أسعار الصرف على الأجور والمستوى العام للأسعار والأرباح في المملكة المتحدة خلال التسعينيات من القرن الماضي وذلك على قطاعين رئيسيين، القطاع الأول الإنتاج الذي مثله الموردين، والقطاع الثاني التوزيع الذي مثله المستوردين. والنتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة هي أن انخفاض قيمة الجنيه الأسترليني في العام ١٩٩٢ أدى إلى زيادة أرباح المنتجين وانخفاض أرباح الموزعين كما أن زيادة الجنيه الأسترليني في العام ١٩٩٦ أدى إلى نتائج معاكسة وأن التغير في سعر الصرف كان له آثار قليلة جدا على تكلفة العمل.

TARCA(2003)studing companies the apply international accounting standards (IAS) هدفت هذه الدراسة إلى فحص عينة من الشركات الأجنبية

والمحلية من خمسة دول وهي بريطانيا وفرنسا و ألمانيا واليابان وأستراليا لتحديد الشركات التي (GAAP) أو المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً (IAS) تستخدم معايير المحاسبة الدولية (حيث تم الإشارة إلى كلتا المعايير بالمعايير الدولية، وذلك خلال الفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، وقد US نتج عن الدراسة أن الشركات التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية أو المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً هي أكبر وذات دخل خارجي أكثر، كما إن العلاقة بين المعايير الدولية التي تستخدمها هذه الشركات ناتجة من وجود تعامل لها في سوق الأوراق المالية، وأوضحت الدراسة أن كلا من ألمانيا وفرنسا واليابان هي أكثر استخداماً للمعايير الدولية من كلا من بريطانيا وأستراليا.

التعليق على الدراسات السابقة:

من استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية نجد مايلي:

- 1- اهتم الباحثون حول تطبيق معايير المحاسبة الدولية وبيان الإيجابيات والسلبيات من تطبيق ومدى ملائمتها للتطبيق في المجتمعات العربية.
- 2- اهتم الباحثون بتسليط الضوء على المعيار المحاسبي رقم (٢١) والخاص ب أثار التغير في أسعار الصرف على العملات الأجنبية وتم تطبيقه على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- 3- أسهمت هذه الدراسات في دراسة احدى معايير المحاسبة الدولية والتي تتفق مع معظم الدراسات السابقة بوجه عام لدراسة احد معايير المحاسبة الدولية
- 4- أسهمت هذه الدراسة في حث الباحثين على دراسة المعايير المحاسبية الدولية لمعرفة الإيجابيات من تطبيقها ليتم تحفيز الجهات المهنية لإصدار معايير محاسبية تتماشى مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة و ما يميزها عن الدراسات السابقة انها تدرس مدى التزام الشركات اليمنية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي ٢١ اثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ويقع مجتمع الدراسة الميدانية في الشركات اليمنية (وإضافة لما سبق لا توجد دراسات سابقة يمنية تناولت موضوع تقييم التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ على حد علم الباحثون .

الفصل الثاني: الإطار النظري

-تناول هذا الفصل الإطار النظري والتعريفات بمتغيرات البحث المختلفة مثل:

المبحث الأول

١. مفهوم سعر الصرف
٢. مفهوم تغير أسعار الصرف
٣. العوامل المؤثرة في أسعار الصرف
٤. أنواع سعر الصرف
٥. تأثير تغير أسعار الصرف على الشركات
٦. السياسات التي تقلل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف

المبحث الثاني

تضمن نبذة عن المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) اثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

المبحث الأول

1 - مفهوم سعر الصرف (Exchange Rate):

يعرف سعر الصرف بأنه سعر التبادل بين عملة وأخرى وهو الكمية أو المقدار من عملة معينة والذي يجب دفعه للحصول على وحده واحدة من عملة أخرى (علي - ١٩٩٧- ص ١٩٦) وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ سعر الصرف بأنه معدل التبادل بين عملتين (المعايير المحاسبية الدولية- ١٩٩٩- ص ٤٤٢)

2- مفهوم التغير في أسعار الصرف:

يشير مفهوم تغير أسعار الصرف الى التغيرات التي تحدث في قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية.

كما يعرف بأنه الربح أو الخسارة الغير متوقعة عند تحويل عملة صعبة بعملة الأساس (طارق - ٢٠٠٩- ص ٢٨)

ويعرف أيضا بأنه التذبذب في أسعار الصرف أي تعرض المؤسسة الى تغيرات العملة مقارنة بالعمل (كامل - ٢٠١٢- ص ٢٣٥)

٣- العوامل المؤثرة على أسعار الصرف:

أولاً: العوامل الاقتصادية"

١- تفاعل العرض والطلب

إن السبب المباشر في تغيير سعر عملة يكمن في عدم التوازن الذي قد ينتج بين عرض هذه العملة والطلب عليها. فعندما يجد المتعاملون في السوق أنفسهم غير قادرين على شراء عملة معينة لقلّة عرضها في السوق فإن هذا يعتبر مبرراً قوياً لارتفاع سعرها والعكس يحدث عندما يجد المتعاملون أنفسهم قادرين على الحصول على هذه العملة بكل بساطة ويسر لزيادة عرضها في

السوق، أو عندما يسود لديهم الشعور في مقدرتهم على الحصول عليها بأسعار أفضل للسبب ذاته فان هذا سيدفع سعرها للانخفاض. (الحمري ٢٠١٣ ص ٦٢)

٢- التغيرات في قيمة الصادرات والواردات

فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى قيمة الواردات نتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي الى عودة حالة التوازن سعر الصرف. (فرحان - ٢٠٠٩ ص ٧)

٣- التضخم

كلما كان معدل التضخم كبيرا في دولة ما كلما انخفض سعر صرف عملتها بالنسبة للدول الأخرى، ويمكن القول أيضا إن زيادة معدلات التضخم يخفض القوة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة، وبذلك يحدث ارتفاع معدلات الفائدة، الأمر الذي ينجر عنه تدهور في قيمة العملة الوطنية. (الغالي - ٢٠١١ ص ٧٥)

٤- التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين ميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري. (مدحت ١٩٩٧ ص ١٢١)

٥- التغير في معدلات الفائدة.

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في بلدين، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي فانه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف. (الحجار . ٢٠١٢ ص ٢٣)

٦- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهه وسرعة نموه وإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعنى زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي مما يكون له اثر إيجابي في سعر الصرف أي أن زيادة الناتج المحلي تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف وإن العلاقة عكسية بينهما.

٧- الإيرادات النفطية

أسعار النفط إن متغير أسعار النفط الخام يعد من أكثر المتغيرات تقلباً في الاقتصاد العالمي وهذه التقلبات غالباً ما تتزامن مع التقلبات في سعر صرف الدولار لذلك يؤدي الارتفاع في أسعار النفط الخام بالنسبة للدول المصدرة للنفط الى تحسين قيمة عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى، وانتقال الأثر من أسعار النفط إلى سعر الصرف يكون بشكل غير مباشر عن طريق العوامل الأخرى المرتبطة بأسعار النفط كالميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطيات الدولية وهذه العوامل بدورها تؤدي الى تغير سعر الصرف.

٨ - التدخلات الحكومية:

وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرفها حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والاقتصادية.

ثانياً: العوامل الفنية.

١- ظروف السوق (الإشاعات والأخبار).

إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق المعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات المعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة، كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغماً أو متاسقاً فكل متعامل يحلل المعلومة من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر. (مطر وآخرون-٢٠٠٣-ص٤٨)

٢- خبرة المتعاملين ووضعياتهم

إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعرضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية تجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات كما تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالوضعيات التي يتخذها المتعاملون أو بالوضعيات التي يرغبون باتخاذها. (مطر وآخرون. ٢٠٠٣. ص ٤٩)

٣- الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة.

إن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات وكذلك الحاجة إلى السيولة تؤثر على معطيات العرض والطلب لهذه العملة. (مطر مصدر سبق ذكره)

٤- مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات.

فكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر، زاد الطلب عليها وبالتالي فإن سعرها يميل إلى الارتفاع، كذلك فإن التنوع في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها. (مطر مصدر سبق ذكره)

ثالثاً: العوامل السياسية

وترتبط هذه العوامل بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتأثر على المتعاملين بأسواق العملات والأسهم الذين غالباً ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار كذلك فإن للأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف الدولي التي تجري فيها والتي تؤدي إلى ارتفاع في سعر صرف العملات القيادية خاصة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لمثل هذه الدول.

**تعاني الشركات اليمنية من تقلبات سعر الصرف بشكل كبير. ويرجع ذلك إلى العديد من

العوامل، بما في ذلك:

١- الحرب الأهلية: التي أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في اليمن.

٢- انخفاض أسعار النفط: الذي يشكل مصدراً رئيسياً للدخل للعديد من الشركات اليمنية.

٤-انواع سعر الصرف

- ١-سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف الاسمي المعدل للأسعار النسبية بين البلدان
- ٢-سعر الصرف الاسمي: يعبر عن الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنًا للوحدة واحدة من العملة الأجنبية (النقاش ٢٠٠٦-ص١٣٦)
- ٣-سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلع المحلية (عبد المجيد ٢٠٠٥-ص١٠٤)
- ٤-سعر الصرف الفعال: هو المتوسط الموزون لأسعار الصرف للدولة وعادة يتغير سعر الصرف الفعال لأن عملة الدولة يمكن أن تتدهور مقابل بعض العملات وترتفع مقابل عملات أخرى (خليل ٢٠٠١-ص٣)
- ٥-سعر الصرف التوازني: يتبع قانون تعادل القوة الشرائية والذي يفترض أن يكون رقم ثابت (الصادق ٢٠٠٣.ص١٦٦)
- ٦-سعر الصرف النقدي(الفعلي): هو سعر الصرف الخاص بالتسليم الفوري للعملات المتبادلة او بمعنى آخر هو سعر الصرف في تاريخ المعاملة (الخوري ٢٠١٦)
- ٧-سعر الصرف الأجل: هو السعر المحدد في العقد لاستلام عملة أجنبية والدفع مقابل الحصول عليها في تاريخ محدد (الاسكواء -١٩٩٨)

٥-أثر تغيرات أسعار الصرف على الشركات

تغيرات أسعار الصرف قد تؤثر على الشركات بعدة طرق. إليك بعض الآثار الرئيسية:

١. تكاليف المواد الخام:

إذا كانت الشركة تستورد مواد خام أو سلع من الخارج، فتغيرات في أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على تكلفة تلك المواد. ارتفاع قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية يمكن أن يقلل من تكلفة المواد المستوردة، بينما انخفاض قيمة العملة المحلية يمكن أن يزيد من تكلفتها.

٢- الصادرات والواردات:

إذا ارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فسوف تنخفض تكلفة الصادرات بالعملية المحلية. وهذا يعني أن الشركات المصدرة ستتمكن من بيع منتجاتها بأسعار أقل في الأسواق الخارجية، مما قد يؤدي إلى زيادة المبيعات والأرباح.

وإذا ارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فسوف ترتفع تكلفة الواردات بالعملية المحلية. وهذا يعني أن الشركات المستوردة ستضطر إلى دفع مبالغ أكبر بالعملية المحلية مقابل الواردات، مما قد يؤدي إلى زيادة التكاليف وانخفاض الأرباح (فرحان. ٢٠٠٩. ص ٧)

٣- استثمارات الأجانب:

تغيرات في أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على قدرة الشركة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ارتفاع قيمة العملة المحلية يمكن أن يقلل من جاذبية الاستثمار في الشركة، بينما انخفاض قيمة العملة المحلية يمكن أن يزيد من جاذبيتها. (ناصر وعبد الله- ٢٠١٤ ص ٧٠)

٤- أثر تغيرات أسعار الصرف على الأرباح والخسائر للشركات

بشكل عام، يمكن أن تؤدي تقلبات سعر الصرف إلى زيادة الأرباح أو الخسائر للشركات. إذا ارتفع سعر صرف العملة التي تتلقى بها الشركة عائداتها، فسوف تزيد الأرباح بقيمة تلك العملة. وبالعكس، إذا انخفض سعر صرف العملة التي تتلقى بها الشركة عائداتها، فسوف تنخفض الأرباح بقيمة تلك العملة.

يمكن أن تؤدي تقلبات سعر الصرف أيضًا إلى زيادة أو انخفاض التكاليف للشركات. إذا ارتفع سعر صرف العملة التي تنفق بها الشركة أموالها، فسوف ترتفع التكاليف بقيمة تلك العملة. وبالعكس، إذا انخفض سعر صرف العملة التي تنفق بها الشركة أموالها، فسوف تنخفض التكاليف بقيمة تلك العملة.

٥- تأثير تغيرات أسعار الصرف على الأصول والالتزامات:

١- تأثير تغيرات أسعار الصرف على الأصول

يمكن أن تؤدي تغيرات أسعار الصرف إلى زيادة أو انخفاض قيمة الأصول المقومة بالعملة الأجنبية بالعملة المحلية، وذلك حسب اتجاه تغير أسعار الصرف.

- إذا ارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فسوف ترتفع قيمة الأصول المقومة بالعملة الأجنبية بالعملة المحلية.

- أما إذا انخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فسوف تنخفض قيمة الأصول المقومة بالعملة الأجنبية بالعملة المحلية. (عبد المطلب، ص ٢٣٧، مرجع سبق ذكره)

٢- تأثير تغيرات أسعار الصرف على الالتزامات

يمكن أن تؤدي تغيرات أسعار الصرف إلى زيادة أو انخفاض قيمة الالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية بالعملة المحلية، وذلك حسب اتجاه تغير أسعار الصرف.

- إذا ارتفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فسوف تنخفض قيمة الالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية بالعملة المحلية.

- أما إذا انخفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فسوف ترتفع قيمة الالتزامات المقومة بالعملة الأجنبية بالعملة المحلية.

٦- السياسات التي تقلل مخاطر تغيرات أسعار الصرف:

هذه بعض الطرق المعتمدة لتقليل مخاطر تغيرات أسعار الصرف، وتندرج تحت مفهوم التحوط.

مفهوم التحوط

إن مفهوم التحوط من وجهة نظر العلوم المالية المعاصرة هي اتخاذ مركزين متعاكسين في وقت واحد أي باتخاذ مركز طويل وآخر قصير في سلع خاصة كما فالتحوط يستخدم من طرف المستثمرين القلقين من تحركات الأسعار وآثارها العكسية على عائدات الأوراق المالية فيعملون من خلال استخدام العقود المستقبلية لتحويط الأسهم والسندات من مخاطرة السوق

ويعد التحوط من أول أهداف الأسواق المالية وذلك يعني أن الربح (الخسارة) في المراكز المستقبلية يقابلها خسارة (ربح) في المراكز النقدية أي اتخاذ مركز مستقبلي يكون مقابل لمركز متخذ في السوق النقدي الحاضر والذي يشار إليه بالتحوط النقدي مقابل التحوط المتوقع وبهذا فإن التحوط بالعقود المستقبلية

يسمح للمتحوطين بحماية أنفسهم من تقلبات الأسعار والتي تعرف بمخاطرة السوق، وإن معرفة اتجاهات الأسعار هي مسألة مهمة بالنسبة للمتحوط. (الربيعي. ٢٠١١. ص ٩٢) ويتم استخدام الطرق الآتية في التحوط"

١-العقود الآجلة:

العقد الأجل هو اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع أصل ما في تاريخ مستقبلي بسعر متفق عليه يتحدد عند التعاقد.

٢-التنوع في العملات (Currency Diversification): يشمل توزيع الاستثمارات عبر عدة عملات مختلفة لتقليل التعرض لمخاطر تغيرات أسعار الصرف في عملة واحدة فقط.

٣-التعاقد بالعملة المحلية (Local Currency Contracts):

يشمل التفاوض مع الشركاء التجاريين في الخارج على إجراءات الدفع والتعامل بالعملة المحلية بدلاً من العملات الأجنبية.

٤-استخدام العملات العالمية للتجارة (Global Reserve Currencies): يمكن تقليل مخاطر أسعار الصرف من خلال استخدام العملات العالمية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو لتجارة السلع والخدمات.

٥-مراجعة السياسات النقدية والمالية (Monetary and Fiscal Policy Review): يجب مراجعة سياسات البنوك المركزية والسياسات المالية للحكومات للتخفيف من تأثيرات محتملة على أسعار الصرف واتخاذ إجراءات وقائية.

المبحث الثاني:

نبذة عن معيار المحاسبة الدولي (٢١) ISA اثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية:

اولاً-مقدمة عن معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) كيفية المعالجة المحاسبية للشركات التي لها معاملات بعملة أجنبية أو التي لها عمليات أجنبية، والكيفية التي يتم عرض القوائم المالية للمعاملات والعمليات الأجنبية التي قامت بها الشركة وكيفية ترجمة القوائم المالية بعملة التقرير كما يتناول المعيار كيفية اختيار سعر الصرف المستخدم في إثبات أثر التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية (حماد، ٢٠٠٦، ص ٥١٠)

ثانياً-التطور التاريخي لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

تم البدء في تطبيق هذا المعيار في ١/١/١٩٨٣م وقد كان يطلق عليه اسم المحاسبة عن آثار التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية، وسبق ذلك التطبيق تقديم مسودة تم عرضها للبحث في تفسير العمليات الخارجية وترجمة القوائم المالية ثم جرت عدة تعديلات على هذا المعيار وهذا الجدول يوضح مراحل التطور:

التاريخ	التطور
١٩٧٧م	دراسة تمهيدية تتعلق بتفسير العمليات الخارجية وترجمة القوائم المالية E11
١٩٨٢م	تعديل الدراسة التمهيدية وعرض دراسة تتمثل في المحاسبة عن اثر التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية
١٩٨٣م	المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ اثر التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية
١٩٨٥م	تاريخ نفاذ المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١
١٩٩٢م	دراسة تمهيدية عن أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية

١٩٩٣م	تعديل المعيار لمقارنة نفاذ القوائم المالية للمشروع
١٩٩٥ يناير	تاريخ نفاذ المعيار
١٨ ديسمبر ١٩٩٥	النسخة المعدلة من معيار المحاسبة الدولية رقم ٢١
١ يناير ٢٠٠٥	تاريخ نفاذ معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ المعدل في ٢٠٠٣
ديسمبر ٢٠٠٥	تم تعديل بسيط على المعيار والمتعلق بصافي الاستثمار في عملة أجنبية

(نسمان ٢٠٠٨ - ص ٣٢)

ثالثاً: نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

يجب أن يطبق هذا المعيار في:

- ١- المحاسبة عن المعاملات والأرصدة بالعملة الأجنبية، باستثناء المعاملات المشتقة (المشتقات) والأرصدة التي تتدرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).
- ٢- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية الشركات التابعة والزميلة والمشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة) المتضمنة في القوائم المالية للمنشأة من خلال القوائم المالية الموحدة أو التوحيد النسبي أو بطريقة حقوق الملكية.
- ٣- ترجمة نتائج أعمال وميزانية الشركات التابعة إلى العملة التي تعرض بها القوائم المالية للشركة القابضة. (ابو ناصر، ص ٣٧٠)

رابعاً- الهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)

- ١- يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) إلى بيان كيفية محاسبة المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات الأجنبية، ويبين المعيار كذلك كيفية ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة إلى عملة تقرير الشركة القابضة. وعملة التقرير هي العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية. وبشكل رئيس يهدف المعيار الى تحديد أسعار الصرف الواجب إستخدامها في عملية المعاملات التجارية التي تتم بعملة أجنبية وأسعار الصرف الواجب استخدامها لترجمة القوائم المعدة بعملة أجنبية، وتحديد أين سيتم إظهار فروقات أسعار الصرف في القوائم المالية.
- ٢- تزايدت الحاجة إلى بيانات ومعلومات مالية تكون مفيدة في اتخاذ القرارات وللقيام بهذه المهمة كان لابد من إيجاد طريقة يتم من خلالها قياس الآثار المترتبة على تقلبات أسعار صرف العملات

الأجنبية، للشركة الأم، ويكون ذلك بأن يتم التعبير عن بنود القوائم المالية بوحدة القياس للشركة الأم. (بدوي وعثمان، ٢٠٠٠، ص ٢٤٩)

٣- يهدف هذا المعيار إلى المحاسبة عن المعاملات المحددة بالعملية الأجنبية وعمليات التشغيل الأجنبية وتحديد سعر الصرف المراد استعماله وكيفية الاعتراف بالأثر المالي في التغيرات في أسعار الصرف في البيانات المالية للمنشأة. (مطر، ٢٠٠٨، ص ٧٧)

خامسا: تعريفات ومصطلحات واردة في المعيار.

١- **العملة الوظيفية: (Functional Currency)** العملة السائدة في البيئة الاقتصادية الأساسية التي تعمل فيها المنشأة، وتنفذ عملياتها الرئيسية من خلالها واستعملت عبارة العملة الوظيفية في المراجعة التي تمت عام ٢٠٠٣ للمعيار IAS21 بدلا من عملة القياس، ولكن بذات المعنى. (جمال، ٢٠١٤، ص ٧٧)

٢- **عملة العرض: (Presentation Currency)** العملة التي يتم بموجبها عرض القوائم المالية.

٣- **فروقات الصرف: (Differences Exchange)** الفروقات الناتجة عن ترجمة عدد معين من وحدات عملة معينة إلى عملة أخرى بمعدلات صرف مختلفة. (جمال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧)

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

سنتطرق في هذا الفصل لفهم الدراسة الميدانية من خلال مناقشة النقاط التالية:

١ -مجتمع وعينه الدراسة

٢ -التحليل لبيانات الدراسة

الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الفصل وصفا للخطوات والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في جمع وتحليل بيانات هذه الدراسة كما نجد جداول توضح تحليل عينات الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع البحث لهذه الدراسة الشركات اليمنية في أمانة العاصمة صنعاء.

مصادر جمع المعلومات

اعتمد البحث على مصدرين أساسيين لجمع البيانات هما:

١- **المصادر الثانوية:** من أجل فهم الظاهرة نظرا وبناء الإطار النظري للدراسة تم استخدام مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الدراسات العلمية والأبحاث والكتب والمجلات العلمية، ومواقع الأنترنت المتاحة للبحث العلمي.

٢- **المصادر الأولية:** تم تصميم استبانة كأداة للبحث، وقد تم تصميمها بالاستعانة بالدراسات السابقة، وتم تطويرها بما يتناسب مع البحث الحالي، للتعرف هل تطبق الشركات اليمنية المعيار المحاسبي الدولي ٢١ اثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية.

أولاً: تحليل البيانات الشخصية

(تبين الجداول التالية نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الشركات المشمولة بالعينة)

١- العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من ٣٠ سنة	١٦	٣٢%
من ٣١-٤٠ سنة	٢١	٤٢%
من ٤١-٥٠ سنة	١١	٢٢%
٥٠ سنة فأكثر	٢	٤%
الإجمالي	٥٠	١٠٠%

تبين لنا من الجدول أن نسبة ٤٢% من العينة هي (من الفئة العمرية ٣١-٤٠ سنة) الأكثر تكراراً وهي المرتبة الأولى. وتبين أيضاً أن نسبة ٣٢% من العينة هي (من الفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة) وهي في المرتبة الثانية يليها نسبة ٢٢% (من الفئة العمرية ٤١-٥٠ سنة فأكثر). ثم تليها نسبة ٤% للفئة العمرية ٥٠ سنة فأكثر وهذا يدل أن معظم العينة في مرحلة عمرية تمكنهم من فهم الاستبيان والإجابة عليه.

٢- التأهيل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة
دبلوم	١	٢%
بكالوريوس	٣٥	٧٠%
ماجستير	١٤	٢٨%
الإجمالي	٥٠	١٠٠%

تبين لنا من الجدول أن نسبة ٧٠% من العينة هم من حملة شهادات البكالوريوس وهي المرتبة الأولى تليها نسبة ٢٨% من العينة هم من حملة شهادات الماجستير تليها ٢% من حملة شهادة دبلوم. وهذا يدل على أن الإجابات على العينة سليمة ومؤهلة علمياً.

٣- المسمى الوظيفي.

الوظيفة	التكرار	النسبة
محاسب	٢٧	%٥٤
رئيس قسم	١١	%٢٢
مراجع داخلي	١٢	%٢٤
الإجمالي	٥٠	%١٠٠

تبين من الجدول أن نسبة ٥٤% من العينة المسمى الوظيفي هو محاسب وهي الأغلب وتبين أيضا أن نسبة ٢٤% من العينة المسمى الوظيفي هو مراجع داخلي وتبين أيضا أن نسبة ١٨% من العينة المسمى الوظيفي هو رئيس قسم وهي الأقل، وهذا يدل أن العينة متخصصة في المحاسبة وبالتالي يمكن الاعتماد عليها وعلى إجاباتهم.

٤- سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من ٥ سنوات	١٤	%٢٨
من ٥-١٠ سنوات	١٧	%٣٤
من ١٠-١٥ سنة	١١	%٢٢
١٥ سنة فأكثر	٨	%١٦
الإجمالي	٥٠	%١٠٠

تبين من الجدول أن نسبة ٣٤% من العينة هم من فئة الخبرة من (٥-١٠ سنوات) وهي الأكثر تكرارا. تليها نسبة ٢٨% فئة الخبرة اقل من ٥ سنوات. ثم تليها نسبة ٢٢% من العينة فئة الخبرة

من ١٠-١٥ سنة. ثم في المرتبة الأخيرة نسبة ١٦% من العينة فئة الخبرة ١٥ سنة فأكثر وهذا يدل على أن العينة تتمتع بخبرة مناسبة ويعطي انطباع على سلامة إجاباتهم.

ثانياً: تحليل البيانات الأساسية.

١- أثر تقلبات أسعار الصرف على نشاط الشركات.

النسبة	التكرار	البيان
٩٤%	٤٧	تؤثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على نشاط شركتكم
٦%	٣	لا تؤثر تقلبات أسعار الصرف على نشاط شركتكم
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

تبين لنا من الجدول ان نسبة ٩٤% من حجم العينة تتأثر بتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية بينما ٦% لا تتأثر بتقلبات أسعار الصرف.

٢- التنبؤ بأسعار صرف العملات الأجنبية.

النسبة	التكرار	البيان
٧٦%	٣٨	تواجه شركتكم صعوبة في التنبؤ بأسعار صرف العملات الأجنبية عند اتخاذ قرار بالبيع او الشراء
٢٤%	١٢	لا تواجه شركتكم صعوبة في التنبؤ بأسعار صرف العملات الأجنبية عند اتخاذ قرار بالبيع او الشراء
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

تبين لنا من الجدول ان نسبة ٧٦% من حجم العينة تواجه صعوبات في التنبؤ بأسعار صرف العملات الأجنبية عند اتخاذ قرار بالبيع او الشراء. ونسبة ٢٤% من حجم العينة لا تواجه صعوبات في التنبؤ في أسعار صرف العملات الأجنبية عند اتخاذ قرار بالبيع او الشراء.

٣- تعرض الشركات لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية.

النسبة	التكرار	البيان
٨٦%	٤٣	تعتبر شركتكم معرضه لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
١٤%	٧	لا تعتبر شركتكم معرضه لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

تبين لنا من الجدول ان نسبة ٨٦% من حجم العينة تعتبر معرضة لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بينما ١٤% لا تعتبر معرضة لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

٤- تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء الشركات.

النسبة	التكرار	البيان
٧٠%	٣٥	تعتقد ان التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية يمكن ان تؤثر على أداء شركتكم
٣٠%	١٥	لا تعتقد ان التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية يمكن ان تؤثر على أداء شركتكم
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

تبين لنا من الجدول أن نسبة ٧٠% من حجم العينة تعتقد أن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية يمكن أن تؤثر على أداء الشركات بينما نسبة ٣٠% من حجم العينة تعتقد العكس.

٥- الاعتراف بتغيرات أسعار الصرف.

النسبة	التكرار	البيان
٩٢%	٤٦	يتم الاعتراف بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية كإيراد أو مصروف يقلل في حساب الأرباح والخسائر بنهاية السنة المالية؟
٨%	٤	لا يتم الاعتراف بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية كإيراد أو مصروف يقلل في حساب الأرباح والخسائر بنهاية السنة المالية؟
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

لنا من الجدول ان نسبة ٩٢% من حجم العينة تعترف بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية كإيراد او مصروف يقلل في حساب الأرباح والخسائر بنهاية السنة المالية. بينما نسبة ٨% من حجم العينة عكس ذلك.

٦- تعديل الأصول والالتزامات المالية.

النسبة	التكرار	البيان
٣٨%	١٩	يتم تعديل الأصول والالتزامات المالية بعملات أجنبية بالتغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في نهاية السنة المالية؟
٦٢%	٣١	لا يتم تعديل الأصول والالتزامات المالية بعملات أجنبية بالتغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في نهاية السنة المالية؟
١٠٠%	٥٠%	الإجمالي

تبين لنا من الجدول ان نسبة ٣٠% من حجم العينة تقوم بتعديل الأصول والالتزامات المالية بعملات أجنبية بالتغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في نهاية السنة المالية. بينما نسبة ٦٠% من حجم العينة عكس ذلك.

٧-تعتقد بأهمية تعزيز الوعي والتدريب لدى المحاسبين في الشركات حول تأثير تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وطرق التعامل معها؟

النسبة	التكرار	البيان
١٠٠%	٥٠	تعتقد بأهمية تعزيز الوعي والتدريب لدى المحاسبين في الشركات حول تأثير تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وطرق التعامل معها؟
٠	٠	لا تعتقد بأهمية تعزيز الوعي والتدريب لدى المحاسبين في الشركات حول تأثير تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وطرق التعامل معها؟
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

يتبين لنا من الجدول ان نسبة ١٠٠% من حجم العينة تعتقد بأهمية تعزيز الوعي والتدريب لدى المحاسبين في الشركات حول تأثير تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية وطرق التعامل معها.

٨-الأساس المستخدم في شركتكم لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية

النسبة	التكرار	البيان
٨٦%	٤٣	أسعار الصرف المتداولة في السوق
١٤%	٧	أسعار الصرف في نشرة البنك المركزي
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

تبين لنا من الجدول ان نسبة ٨٦% من حجم العينة تحدد أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس الأسعار المتداولة في السوق بينما ١٤% تعتمد على أساس نشرة البنك المركزي.

٩- ماهو الأساس المستخدم في شركتكم لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية عند إثبات المعاملات بدفتر اليومية في تاريخ حدوثها؟

النسبة	التكرار	البيان
٨%	٤	استخدام سعر صرف ثابت
٨٨%	٤٤	استخدام سعر الصرف الفعلي في السوق في تاريخ المعاملة
٤%	٢	استخدام سعر صرف اكبر من السعر السائد في السوق
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

تبين لنا ان نسبة ٨٨% من حجم العينة تستخدم أساس سعر الصرف الفعلي في السوق في تاريخ المعاملة عند إثبات المعاملات في دفتر اليومية في تاريخ حدوثها. بينما نسبة ٨% من حجم العينة تستخدم سعر صرف ثابت. ونسبة ٤% من حجم العينة تستخدم سعر أكبر من السعر السائد في السوق.

١٠- ماهي السياسة التي تطبقها شركتكم للحد من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

النسبة	التكرار	البيان
١٤%	٧	عدم الاحتفاظ بسيولة عالية من العملات الأجنبية
٢٨%	١٤	سداد الالتزامات بالعملات الأجنبية
١٤%	٧	تحصيل الديون التي بالعملات الأجنبية
٢٢%	٢٢	إبرام عقود صرف أجله مع منشآت وشركات الصرافة لتغطية العملات الأجنبية بالبيع او الشراء مستقبلا
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

من الجدول يتبين لنا أن نسبة ٢٨% من حجم العينة تطبق سياسة سداد الالتزامات بالعملات الأجنبية للحد من تعرضها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف وهي النسبة الأكثر. تليها نسبة ٢٢% من حجم العينة تعتمد على إبرام عقود صرف أجله مع منشآت وشركات صرافة لتغطية العملات الأجنبية بالبيع او الشراء مستقبلا. تليها نسبة ١٤% من حجم العينة تعتمد على عدم الاحتفاظ

بسيولة عالية من العملات الأجنبية ونسبة ١٤% من حجم العينة تقوم بتحصيل الديون التي بالعملات الأجنبية.

١١- ماهي الطريقة المستخدمة في شركتكم لأثبات التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية؟

النسبة	التكرار	البيان
٧٢%	٣٦	نستخدم نظاما محاسبيا يقوم تلقائيا بتسجيل تأثير تغيرات أسعار الصرف على العملات الأجنبية
٢٨%	١٤	نقوم بتسجيل التغيرات يدويا
١٠٠%	٥٠	الإجمالي

تبين لنا من الجدول ان نسبة ٧٢% من حجم العينة تستخدم نظاما محاسبيا يقوم تلقائيا بتسجيل تأثير تغيرات أسعار الصرف على العملات الأجنبية بينما ٢٨% من حجم العينة يقوم بتسجيل التغيرات يدويا.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

سنتطرق في هذا الفصل لفهم الدراسة من خلال مناقشة النقاط التالية:

١-النتائج

٢-التوصيات

١- النتائج

تبين لنا من نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

- ١- تبين لنا أن نسبة ٩٤% من الشركات أفصحت أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على نشاطها.
- ٢- تواجه ٧٦% من الشركات اليمنية صعوبة في التنبؤ بتقلبات أسعار الصرف عند قرار البيع أو الشراء.
- ٣- تعتبر ٨٦% من الشركات اليمنية معرضة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.
- ٤- تعترف ٩٢% من الشركات اليمنية بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية كإيراد أو مصروف تقفل في حساب الأرباح والخسائر وهذا يتناسب مع مبدئ الإفصاح في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١.
- ٥- يتم تعديل الأصول والالتزامات بعملات أجنبية بالتغيرات في أسعار الصرف الأجنبية نهاية السنة المالية بنسبة ٣٨% وهي نسبة ضعيفة.
- ٦- تهتم الشركات اليمنية بنسبة ١٠٠% بتعزيز الوعي لدى المحاسبين لمراقبة والاهتمام بموضوع تقلبات أسعار الصرف.
- ٧- تعتمد الشركات اليمنية بنسبة ٨٦% على أسعار الصرف المتأولة في السوق لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية.
- ٨- تستخدم الشركات اليمنية أساس سعر الصرف الفعلي بنسبة ٨٨% عند تسجيل المعاملات في دفتر اليومية في تاريخ حدوثها.
- ٩- تستخدم الشركات اليمنية عدة سياسات للحد من تقلبات أسعار الصرف منها سداد الالتزامات بالعملات الأجنبية بنسبة ٢٨% وسياسية إبرام عقود صرف أجلية بنسبة ٢٢% وهذه السياسات تتناسب مع معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١.
- ١٠- تعتمد الشركات اليمنية على النظام محاسبي بنسبة ٧٢% لتسجيل اثر تقلبات أسعار الصرف تلقائياً.

توصيات الدراسة

يوصي الباحثون الشركات اليمنية بالالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي الخاص بتغيرات أسعار

الصرف وعلى وجه الخصوص:

- ١- استخدام سعر صرف السوق المتداولة.
- ٢- استخدام سعر الصرف الفعلي في تاريخ المعاملات.
- ٣- مراقبة تقلبات أسعار الصرف وتطبيق السياسات التي تحد من مخاطر التقلبات.

المراجع والملاحق

أولا المراجع العربية

١. الأسكواء (١٩٩٨م) الترجمة الصادرة عن معجم مصطلحات الأعمال الدولية.
٢. الخوري، إيلي رشيد. (٢٠١٦م) رسالة ماجستير اثر تغيرات أسعار الصرف على ربحية المؤسسات المالية في سوق دمشق للأوراق المالية جامعة دمشق.
٣. الصادق (٢٠٠٣م) نظم وسياسات أسعار الصرف صندوق النقد العربي.
٤. الطيب الهادي يحيى (٢٠١٧م) قياس اثر تقلبات سعر الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
٥. المعايير المحاسبية الدولية (١٩٩٩م)، معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١.
٦. النفاش وغازي عبد الرزاق (٢٠٠٥) التمويل الدولي والعمليات المصرفية دار وائل للطباعة و النشر.
٧. أبو ناصر، محمد (٢٠٠٨) معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، دار وائل للنشر، الأردن.
٨. باسم الحجار (٢٠١٢) العلاقات الاقتصادية الدولية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت.
٩. باسم الحمري (٢٠١٣) المالية الدولية الشركة العربية المتحدة القاهرة
١٠. جمال عادل الشرايري، خالد عدنان عويس، طارق عبد الله شبيب (٢٠٠٧) مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ .
١١. حاكم محسن الربيعي وآخرون (٢٠١١) المشتقات المالية عقود المستقبلات الخيارات المبادلات) الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن.
١٢. خالد جمال (٢٠١٤) الملتقى الدولي حول المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل المؤسسات الحكومية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
١٣. خليفه احمد عثمان (١٩٩٧ دراسة تقييم معايير المحاسبة الدولية وقابلية تطبيقها في مصر .
١٤. خليل، سامي (٢٠٠١) الاقتصاد الدولي ملخص وتطبيقات دار النهضة العربية القاهرة.
١٥. دريد كامل ال شبيب (٢٠١٢) إدارة البنوك المعاصرة الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان.

١٦. رأفت حسين مطر (٢٠٠٨) المحاسبة الدولية منشورات الجامعة الإسلامية غزة فلسطين.
١٧. زيرار والزعبي وعوض (٢٠٠٩) اثر التغيرات في سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري الجزائري.
١٨. سعدون حسين فرحان (٢٠٠٩) اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة مجلة تنمية الرافدين للنشر.
١٩. شوقي طارق (٢٠٠٩) اثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة جامعة الحاج الخضر الجزائري.
٢٠. عبد الكريم أحمد قندوز (٢٠١٢) المشتقات المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
٢١. عبد الله حسين الغالبي (٢٠١١) سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية عمان دار الصفا للنشر والتوزيع.
٢٢. علي، (١٩٩٧) رمضان المحاسبة المتقدمة دراسات في مشاكل محاسبية معاصرة دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان.
٢٣. مدحت (١٩٩٧) النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي القاهرة مصر دار غريب للنشر والتوزيع.
٢٤. معتز محمد ميدو (٢٠١٦) اثر تقلبات أسعار الصرف في الأسواق المالية. دراسة تحليلية في سوق دمشق للأوراق المالية.
٢٥. موسى سعيد مطر (٢٠٠٣) المالية الدولية دار صفاء للنشر والتوزيع عمان.
٢٦. نسمان هاني إسحاق إبراهيم (٢٠٠٨) مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
٢٧. وادي، مدحت فوزي عليان (٢٠٠٦) اثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية رسالة ماجستير كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين.
٢٨. هاجر شايب عينو (٢٠١٥) أثر تغيرات العملات الأجنبية ٢١ على القوائم المالية أطروحة دكتوراه في جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
٢٩. يعقوبي محمد (٢٠١٨) دراسة مقارنة لتأثير تغيرات سعر الصرف على المؤشرات المالية

المراجع الأجنبية

1. Abiola Babaturde Abimbola& joseph Olusegun (2017)Appraising the exchange rate volatility, Stock Market performance and Aggregate Output nexus in Nigeria.
2. Gagnon (2003) the Impact of exchange rate changes on wages and the general level of prices.
3. kanchana senanayake, marasingha appuhamilage(2010) a doctoral dissertation entitled:THE IMPACT OF EXCHANGE RATE MOVEMENTS ON TRADE IN SRILANKA AND CHINA.
4. TARCA(2003)studying companies the apply international accounting standards (IAS)
5. Thankgood; O &Karimo;(2015)The effect exchange rate volatility on share price fluctuation in Nigeria.

الملاحق

أولاً: نموذج استبيان الدراسة

ثانياً: نموذج تفريغ الدراسة



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية

الموضوع استمارة استبانة بحث بكالوريوس

الأكارم

الإخوة والأخوات

تحية طيبة وبعد:

يطيب لنا ان نضع بين أيديكم هذه الاستبانة وهي أداة رئيسية لجمع البيانات الضرورية من اجل استكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة بعنوان: مدى التزام الشركات بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢١ اثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية .

مع خالص تحياتنا"

إشراف : د. محسن بابقي عبد القادر

أعداد الطلاب

محمد العودي

ادم فارع

مفيد فارع

كريم السقاف

حسن جابر

ايمن الهتار

أولا البيانات الشخصية:

يرجى وضع علامة (✓) أمام الاختيار المناسب.

• العمر

☐ أقل من ٣٠ سنة

☐ من ٣١-٤٠ سنة

☐ من ٤١-٥٠ سنة

☐ من ٥٠ سنة فأكثر

• المؤهل العلمي

☐ دبلوم

☐ بكالوريوس

☐ ماجستير

☐ دكتوراه

• الوظيفة

☐ محاسب

☐ رئيس قسم

☐ مراجع داخلي

• سنوات الخبرة

☐ أقل من ٥ سنوات

☐ من ٥ الى ١٠ سنوات

☐ من ١٠-١٥ سنة

☐ من ١٥ سنة فأكثر

ثانيا محاور البحث:

يرجى وضع علامة (✓) أمام الاختيار المناسب للحصول على أدق النتائج

١ - تؤثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على نشاط شركتكم ؟

☐ نعم ☐ لا

٢ - تواجه شركتكم صعوبات في التنبؤ بأسعار صرف العملات الأجنبية عند اتخاذ قرار بالبيع او الشراء ؟

☐ نعم ☐ لا

٣ - تعتبر شركتكم معرضه لمخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ؟

☐ نعم ☐ لا

٤ - تعتقد أن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية يمكن أن تؤثر على أداء شركتكم ؟

☐ نعم ☐ لا

٥ - يتم الاعتراف بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية كإيراد او مصروف يقلل في حساب الأرباح والخسائر بنهاية السنة المالية ؟

☐ نعم ☐ لا

٦ - يتم تعديل الأصول والالتزامات المالية بعملات أجنبية بالتغيرات في أسعار الصرف الأجنبية في نهاية السنة المالية ؟

☐ نعم ☐ لا

٧ - تعتقد بأهمية تعزيز الوعي والتدريب لدى المحاسبين في الشركات حول تأثير تغيرات اسعار صرف العملات الأجنبية وطرق التعامل معها ؟

☐ نعم ☐ لا

٨- ما هو الأساس المستخدم في شركتكم لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية؟

١- أسعار الصرف المتداولة في السوق ☐

٢- أسعار الصرف في نشرة البنك المركزي ☐

٩- ما هو الأساس المستخدم في شركتكم لتحديد أسعار صرف العملات الأجنبية عند إثبات المعاملات بدفتر اليومية في تاريخ حدوثها ؟

١- استخدام سعر صرف ثابت ☐

٢- استخدام سعر الصرف الفعلي في السوق في تاريخ المعاملة ☐

٣- استخدام سعر صرف اكبر من السعر السائد في السوق ☐

١٠- ماهي السياسة التي تطبقها شركتكم للحد من تعرضها لمخاطر تقلبات اسعار صرف العملات الأجنبية ؟

١- عدم الاحتفاظ بسيولة عالية من العملات الأجنبية ☐

٢- سداد الالتزامات بالعملات الأجنبية ☐

٣- تحصيل الديون التي بالعملات الأجنبية ☐

٤- إبرام عقود صرف أجله مع منشآت وشركات الصرافة لتغطية العملات الأجنبية بالبيع او الشراء مستقبلا ☐

١١- ماهي الطريقة المستخدمة في شركتكم لأثبات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ؟

١- نستخدم نظاما محاسبيا يقوم تلقائيا بتسجيل تأثير تغيرات أسعار الصرف على العملات الأجنبية ☐

٢- نقوم بتسجيل التغيرات يدويا ☐

قائمة المحكمون على استبانة البحث:

المحكم	جهة العمل
د. ياسر الماوري	الجامعة الإماراتية الدولية
د. نورا المريش	الجامعة الإماراتية الدولية
أ. صفاء الحنبصي	الجامعة الإماراتية الدولية

ثانيا: نموذج تفريغ الاستبيان

١-تفريغ البيانات الشخصية

٢-تفريغ البيانات الأساسية

تفريغ بيانات الاستبيانات (البيانات الشخصية)

4				3			2				1				رقم الاستبيان
	١			١				١				١			١
			١			١			١				١		٢
			١	١					١				١		٣
		١				١		١					١		٤
		١			١				١			١			٥
			١			١			١					١	٦
		١		١					١				١		٧
			١			١				١				١	٨
		١				١			١			١			٩
		١			١				١						١٠
		١				١			١			١			١١
		١		١					١			١			١٢
		١				١			١			١			١٣
		١				١			١				١		١٤
١				١					١		١				١٥
١					١			١					١		١٦
			١			١			١					١	١٧
	١					١			١				١		١٨
			١			١			١					١	١٩
		١			١			١					١		٢٠
١						١			١			١			٢١
	١				١				١				١		٢٢
			١			١			١					١	٢٣
	١				١			١					١		٢٤
			١			١			١					١	٢٥
			١	١					١					١	٢٦
			١			١			١					١	٢٧
			١		١				١				١		٢٨
			١			١			١					١	٢٩
		١				١			١					١	٣٠
		١				١			١			١			٣١
١				١					١			١			٣٢
			١			١			١					١	٣٣
١				١				١				١			٣٤
	١					١			١			١			٣٥
		١				١			١				١		٣٦
	١				١			١				١			٣٧
١				١				١			١				٣٨
١				١					١			١			٣٩
	١				١			١					١		٤٠
١				١					١			١			٤١
		١				١			١				١		٤٢
		١				١		١						١	٤٣
		١				١		١						١	٤٤
		١			١				١				١		٤٥
	١					١		١					١		٤٦
			١	١				١						١	٤٧
	١					١			١				١		٤٨
	١					١		١					١		٤٩
	١				١			١					١		٥٠
٨	١١	١٧	١٤	١٢	١١	٢٧		١٤	٣٥	١	٢	١١	٢١	١٦	الإجمالي
%١٦	%٢٢	%٣٤	%٢٨	%٢٤	%٢٢	%٥٤	٠	%٢٨	%٧٠	%٢	%٤	%٢٢	%٤٢	%٣٢	النسبة

تفريغ بيانات الاستبيانات (البيانات الاساسية)

11		10				9			8		7		6		5		4		3		2		1		رقم الاستبيان	
	١	١				١	١		١		١		١	١		١	١		١		١		١		١	١
	١			١		١	١		١		١		١		١		١	١		١		١		١		٢
	١			١			١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٣
	١	١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٤
	١	١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٥
	١				١		١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٦
	١	١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٧
	١	١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٨
	١				١		١		١		١		١		١		١		١	١		١		١	١	٩
	١			١			١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	١٠
	١	١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	١١
	١			١			١		١		١		١		١		١	١		١		١		١		١٢
	١	١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	١٣
١		١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	١٤
	١				١		١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	١٥
١				١			١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	١٦
١				١			١		١		١		١		١		١		١	١		١		١	١	١٧
١				١			١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	١٨
١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	١٩
	١			١			١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٢٠
	١	١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٢١
	١	١	١				١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٢٢
١				١			١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٢٣
	١			١			١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٢٤
	١		١				١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٢٥
	١		١				١		١		١		١		١		١	١		١		١		١		٢٦
	١			١			١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٢٧
١					١		١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٢٨
١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٢٩
	١			١			١		١		١		١		١		١		١	١		١		١	١	٣٠
	١			١		١			١		١		١		١		١		١		١		١		١	٣١
	١	١	١				١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٣٢
	١	١					١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٣٣
	١	١	١				١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٣٤
	١	١	١				١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٣٥
١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٣٦
	١	١					١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٣٧
	١	١					١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٣٨
١					١		١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٣٩
	١	١					١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٤٠
	١	١	١				١		١		١		١		١		١	١		١		١		١	١	٤١
١		١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٤٢
	١		١				١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٤٣
١		١	١				١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٤٤
	١			١			١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٤٥
	١	١					١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٤٦
	١		١				١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٤٧
١		١				١			١		١		١		١		١		١		١		١		١	٤٨
١				١			١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٤٩
	١		١				١		١		١		١		١		١		١		١		١		١	٥٠
١٤	٣٦	٢٢	٧	١٤	٧	٢	٤٤	٤	٧	٤٣	٠	٥٠	٣١	١٩	٤	٤٦	١٥	٣٥	٧	٤٣	١٢	٣٨	٣	٤٧		الإجمالي
٢٨ %	٧٢ %	٤٤ %	١٤ %	٢٨ %	١٤ %	٤ %	٨٨ %	٨ %	١٤ %	٨٦ %	٠ %	١٠٠ %	٦٢ %	٣٨ %	٨ %	٩٢ %	٣٠ %	٧٠ %	١٤ %	٨٦ %	٢٤ %	٧٦ %	٦ %	٩٤ %		النسبة

Summary of the Research

The goal of the research is to determine the extent of companies' commitment to applying International Accounting Standard N° (21) following the changes in foreign exchange rates. To achieve the goal of the research and test its hypotheses, the descriptive analytical approach was used, and a questionnaire was designed for the purpose of collecting data from the research sample. A field study was conducted on 50 samples of companies in the capital, Sana'a. The researchers reached many results, the most notable of which is that most companies disclosed the impact of exchange rate fluctuations on their activities. Some companies also recognize exchange rate changes as income or expenses that are closed in the profit and loss account. Companies use policies to reduce the risk of exchange rate fluctuations as a hedging principle, by using a traded exchange rate in the market at the time the operations occur or by paying their obligations in foreign currency and also by conducting forward exchange contracts. It also raises awareness about the impact of foreign exchange rate fluctuations to reduce them.

Republic of Yemen

Ministry of Higher Education and

Scientific Research

Emirates International University

Faculty of Administrative and Financial Science



**The extent of companies' commitment to applying
International Accounting Standard No. (21) due to changes in
foreign currency exchange rates**

(A field study on Yemeni companies)

**This research was submitted to fulfill the requirements for
obtaining a bachelor's degree in accounting**

Preparing students

Adam Saif Ali Hassan Farea

Muhammad Tariq Muhammad Al-Awdi

Hassan Jaber Hassan Sultan

Karim Raafat Ali Muhammad Al-Saqqaf

Mufid Abd Ahmed Ghaleb Farea

Ayman Amin Abdel Wahab Al-Hattar

Supervised by Dr. Mohsen Babaki Abdel Qader

2023 - 2024